

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 269 @ وَيَتَذَبُّتُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ بِرَغِيْرٍ شَرْطٍ وَلَا تَوْقِيْتٍ
وَيَمْنَعُ لِرُومِ الْمَلِكِ يَعْنِي أَنْ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ لَيْسَ مُؤَقَّتًا
بِمُدَّةٍ فَإِذَا لَمْ تَقَعِ الْأَسْبَابُ الْمُحْطِلَةُ لِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ
بَقِيَ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ لِلْمُشْتَرِي مَا بَقِيَ الْمُشْتَرِي فِي قَيْدِ
الْحَيَاةِ لِأَنَّ النَّصَّ الَّذِي أَثْبِتَ هَذَا الْخِيَارَ مُطْلَقٌ وَعَلَى
ذَلِكَ إِذَا رَأَى الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ وَصَمَتَ وَمَضَى زَمَنٌ يُمكنُ فِيهِ
الْفَسْخُ فَلَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ (انْظُرْ الْمَادَّةَ 67 .
طحاوي * . ردُّ الْمُخْتَارِ) . وَخِيَارُ الرُّؤْيَةِ لَا يَخْتَصُّ
بِالْبَيْعِ بَلْ يَجْرِي فِي كُلِّ عَقْدٍ مُحْتَمِلٍ لِلْفَسْخِ يُتَمَلَّكُ بِهِ
عَيْنٌ كَالْإِجَارَةِ وَالْقِسْمَةِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ عَلَى عَيْنٍ
كَمَا تَقَدَّمَ . لِأَنَّ ذَلِكَ مُعَاوَضَةٌ أَمَّا الْمُهَرُّ وَالْقَصَاصُ وَبَدَلُ
الصُّلْحِ عَنْ مُخَالَفَةٍ فَلَا يَسُ فَيَهَا خِيَارُ رُؤْيَةٍ فَإِذَا زَوَّجَتْ
امْرَأَةً نَفْسَهَا بِمَهْرٍ عَيْنٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرَاهُ فَلَا يَسُ لَهَا خِيَارُ
رُؤْيَةٍ عِنْدَ رُؤْيَةِ هَذِهِ الْعَيْنِ وَكَذَلِكَ إِذَا تَصَالَحَ وَرَثَةٌ
الْمَقْتُولِ عَنْ دَعْوَى الْقَصَاصِ عَلَى عَيْنٍ لَمْ يَرَوْهَا فَلَا يَسُ لَهُمْ
خِيَارُ الرُّؤْيَةِ عِنْدَ رُؤْيَتِهَا وَكَذَلِكَ إِذَا خَالَعَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ
عَلَى عَيْنٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرَاهَا فَلَا يَسُ لَهُ خِيَارُ رُؤْيَتِهَا .
* * * * * (الْمَادَّةُ 320) مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا وَلَمْ يَرَهُ كَانَ لَهُ
الْخِيَارُ حَتَّى يَرَاهُ فَإِذَا رَأَاهُ إِنْ شَاءَ قَبِلَهُ وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ
الْبَيْعَ وَيُقَالُ لِهَذَا الْخِيَارِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ . إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ
مَا لَا مَثْلَ لِيٍّ أَوْ قَيْمِيًّا بِرَغِيْرٍ أَنْ يَرَاهُ حِينَ الشِّرَاءِ أَوْ
قَبْلَهُ فَالشِّرَاءُ صَحِيحٌ حَسَبَ الْمَادَّةِ (201) إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ
قَدْ عَرِّفَهُ الْمُشْتَرِي بِالْوَصْفِ أَوْ التَّعْرِيفِ أَوْ الْإِشَارَةِ إِلَى
مَكَانِهِ الْخَاصِّ إِلَّا أَنْزَهُ غَيْرُ لَازِمٍ وَالْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ فِيهِ
حَتَّى يَرَاهُ حَتَّى لَوْ اشْتَرَى شَخْصٌ مَا لَا بِشَرْطٍ أَسَّ لَا يَكُونُ لَهُ
خِيَارُ رُؤْيَةٍ فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ وَيَبْقَى ثَابِتًا لِلْمُشْتَرِي
(انْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 83) . وَتَقُولُ الْكُتُبُ الْفِقْهِيَّةُ (مُخَيَّرٌ

عِنْدَ الرَّؤُوفَةِ) وَبَيِّنَ ذَلِكَ وَقَوْلَ الْمُجَلِّسَةِ (حَتَّى يَرَاهُ)
فَرَّقُ فَإِنَّ تَعْبِيرَ الْمُجَلِّسَةِ يُفِيدُ ثُبُوتَ خِيَارِ الرَّؤُوفَةِ قَبْلَ
الرَّؤُوفَةِ وَتَعْبِيرَ الْفُقَهَاءِ يُفِيدُ ثُبُوتَهُ وَقَدْ الرَّؤُوفَةِ
وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ خِيَارَ الرَّؤُوفَةِ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الرَّؤُوفَةِ بَلْ
وَقْتُهَا وَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرَّؤُوفَةِ
إِلَّا أَنْ هَذَا الْحَقُّ لَا يُسَبِّبُ خِيَارَ الرَّؤُوفَةِ لِأَنَّهُ إِنْ شَاءَ
مِنْ كَوْنِ الْعَقْدِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ لَازِمٍ وَمِنْ حَقِّ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ
السَّذِيِّ لَا يُعَدُّ الْعَقْدُ لَازِمًا بِالذَّطَرِّ إِلَيْهِ أَنْ يَفْسَخَ هَذَا
الْعَقْدُ فَلَوْ قَالَتِ الْمُجَلِّسَةُ (هُوَ مُخَيَّرٌ عِنْدَ الرَّؤُوفَةِ) لَكَانَ
أَوْ فَي بِالْمَقْصُودِ وَأَدُّ فَعٍ لِلْوَهْمِ وَسُوءِ الْفَهْمِ . فَإِذَا أُخِذَ
الْمُشْتَرِي الْمَالُ بِغَيْرِ حَائِلٍ يَعْنِي إِذَا وَقَفَ عَلَى الْحَالِ
وَالْمَحَلِّ السَّذِيِّ يُعْرِفُ بِهِ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيَّ مِنْ الْمَبِيعِ حَسَبِ
الْمَادَّةِ (323) فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ
الْبَائِعُ وَيَتَرَكَّ الْمَبِيعُ فَالْمُخَيَّرُ بِخِيَارِ الرَّؤُوفَةِ لَهُ فُسْخُ
الْمَبِيعِ عِنْدَ رُؤُوفَةِ الْبَيْعِ وَلَوْ كَانَ وَصِيًّا أَوْ وَكِيلًا وَاشْتَرَى
الْمَالُ بِأَنْقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بِالْوَكَالَةِ أَوْ الْوَصَايَةِ إِلَّا أَنْ
إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ مَالًا لَمْ يَرَهُ فَنَقَلَهُ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ ثُمَّ أَرَادَ
رَدَّهِ بِخِيَارِ الرَّؤُوفَةِ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهِ إِذَا أَعَادَ الْمَبِيعَ إِلَى
الْمَكَّانِ السَّذِيِّ وَقَعَ فِيهِ الْبَيْعُ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهِ
سِوَاءُ أَكَانَ الذَّقْلُ الْمَذْكُورُ يَزِيدُ فِي قِيَمَةِ الْمَبِيعِ أَمْ يُنْقِصُ
فِيهِ (رَدُّ الْمُخْتَارِ) إِنَّ رَدَّ الْمَبِيعِ بِخِيَارِ الرَّؤُوفَةِ فُسْخُ
لِلْبَيْعِ سِوَاءُ أَكَانَ الْمَبِيعُ مَقْبُوضًا أَمْ غَيْرَ مَقْبُوضٍ وَهَذَا
الْفَسْخُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حُكْمِ الْحَاكِمِ أَوْ رِضَا الْبَائِعِ حَتَّى لَوْ
أَنَّ الْمُشْتَرِي الْمَخَيَّرَ أَمَرَ الْبَائِعَ بِبَيْعِ الْمَبِيعِ لِآخِرِ
قَبْلَ الرَّؤُوفَةِ وَالْقَبْضُ يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ فَعَلَى هَذَا إِذَا بَاعَ
الْبَائِعُ الْمَبِيعَ مِنْ شَخْصٍ